المبتدا وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبته
الصدر لان السامع يبني الكلام الذي يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجي بعده
ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع ذلك المغير هو راجع الي ما قبله بالتغيير ام مغير لما سيجي
بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذا حكم المضاف الي اداة الشرط والاستفهام
يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام سري
الي المضاف والالم يجز تقدمه على ماله الصدر في الشرح واما كم الخبريه فتضمنه لانشا
التكثير فاجريت مجري الاستفهام ونحوه مما هو من قبيل الانشا **قوله** ان من يدخل
الكنيسة الخ تقدم الكلام عليه في ان المكسوره **قوله** ولبعضها ان يتاخر عطف علي لبعض
معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم لانه مشارك له في عامله وهو اجانبهم فلا يجوز
ان يكون مبتدا وخبرا لافضايه الي خلاف المراد **قوله** وشبهه اي شبه الفاعل
وهو اسم كان الناقصة واخواتها **قوله** كالمفعول نحو ضرب موسي عيسي فان تقديمه
يعني تقديم المفعول وهو عيسي على الفعل يوهم انه مبتدا وان الفعل مسند الي ضميره
وهذا المعنى عكس المعنى المراد وسيذكر المص في الجهة الثامنة ان ابن الحاجب ذكر
في نحو ضرب موسي عيسي ان كلا من الاسمين يحتمل الفاعلية والمفعولية وان الذي
التزم فاعلية الاول انما هو بعض المتاخرين وان الالباس واقع في العرب بينهم بيل
اسما الاجناس والمشتركات **قوله** وكالمفعول الذي هو اي الموصول وجوب
تقديم عامل اي الموصوله مذهب الكوفيين علي ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث قال
في الموصول الذي هو اي ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين **قوله**
ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في اولم يهد لهم كم اهلكنا مر كلام ابن عصفور هذا
والرد عليه في حرف الكاف عند الكلام على كم **قوله** وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة
من ذلك في اخر الجمل التي لها محل من الاعراب ومر هناك ان فيه خلافا لكن ذكر المصنف
في الباب الثاني في المثال السابع من امثلة الجملة التفسيريه ان الصواب ان الجملة
في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا نايب عن الفاعل وان قولهم الجملة لا تكون
فاعلا ولا نايبا جوابه ان التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات فلا يتجه اعتراض
المص هنا على الزمخشري **قوله** وكم مفعول اهلكنا هذا علي وجه الصواب
وعلي قول الزمخشري واما كون الجملة مفعول يهد فعلي وجه الصواب خاصة
قوله وكم الخبريه معلق خلافا لاكثرهم في الشرح تقدم في الباب عند الخامس من الاشيا
التي تحتاج الى الرابط حيث قال في قوله تعالى سل بني اسرايل كم اتيناهم من اية بينه
ان قال وجوز الزمخشري في كم الخبريه والاستفهاميه التعليق ولم يذكر النحويون
ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل هذا كلامه هناك وفيه اشعار بالاعتراض على
الزمخشري حيث ذهب الي ما لم يقل به نحوي خابا لم اختار هنا قوله وجزم به على

اي

اي اقول انما لم يذكر النحويون ان كم الخبريه تعلق عن العمل استغنا بتصريحهم بان لها صدر
الكلام كالاستفهاميه وذلك مقتض لتعليقها العامل عن العمل اذ كل ماله الصدر تعلق شي
ولقايل ان يقول لا نسلم انه اعتراض على الزمخشري بانه ذهب الي ما لم يقل به نحوي وانما
هو تنبيه على انه صرح بما لم يصرحوا به مما كان حقه ان يذكروه عند تعداد نظايره
قوله اظبي كان امك ام حمار. هذا عجز بيت صدره فانك لا تبالي بعد حول وتمامه
لقد لحق الاسافل بالاعالي. وماج اللوم واختلط النجار. وعاد العبد مثل ابي قبيس
وسيق مع المعلهجة العشار. والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل والعبد بالمهملة
المفتوحة والموحدة الساكنة المملوك ويروي بالفا المكسورة والنون
الساكنة وهو الجبل العظيم وابو قبيس على الرواية الاولي مصغر ابي قابوس تصغير ترخيم
في المضاف اليه هو النعمان بن المنذر ملك العرب وعلى الروايه الثانية جبل بمكة والمعلهجة
تانيث المعلهج وهو الهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين اي ابوه خير من امه ويرذون
هجين اي غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشرا بالمد وهي الناقة التي اتي عليها
عشرة اشهر من يوم ارسل عليها الفحل **قوله** وعليهما فاسم كان ضمير راجع اليه اي وعلي
ان ظبي مبتدا وانه وانه اسم لكان محذوفة مفسرة لكان المذكوره يكون اسم كان المذكوره
ضميرا راجعا الي ظبي ولقايل ان يقول لا حاجة في المذكوره هنا الي سم اذ الكانت مفسرة
لان المحذوف هنا كان وحدها ومفسر المحذوف يجب ان يكون مثله صورة من غير اعتبار
زيادة على المحذوف فان قيل قد زاد المفسر على المحذوف في قوله تعالى قل لو انتم تملكون
كان انتم فاعل لفعل محذوف مفسر بتملكون اجيب بان مفسر المحذوف
يكون مثله حال كونه مذكورا والمحذوف في الاية اذا فرض مذكورا لا يكون الا تملكون
قوله والجمل نكرات قال الرضي اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التنكير
والتعريف من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الي خارج اشارة وضعية
والتنكيران لا يشار بها الي خارج في الوضع فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة
ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث
يصح تاويلها بالنكرة كما تقول في رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب
ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعني مررت برجل كاين ابوه زيدا
وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا والحال
والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم
وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرع المفرد لان ذلك دعوي بلا برهان
بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع
المذكوره **قوله** وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والفواد كل اوليك
كان عنه مسولا مر الكلام علي ذلك في الباب الاول في كلا من حرف الكاف وفي الشرح ويجوز

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)